مسار التحول الديمقراطي بليبيا الواقع والتحديات

ريم أبو حسين
باحثة سياسية

ملخص

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة شهد العالم في أوائل التسعينيات من القرن الماضي موجة من التحول الديمقراطي شملت دول أوربا الشرقية، وكذلك معظم أرجاء القارة الإفريقية باستثناء الجزء الشمالي من القارة الذي تشغله الدول العربية حيث انتظرت شعوب تلك الدول حتى نهاية العقد الأوّل، و بداية العقد الثاني من القرن الحالي لتلحق بركب التحول الديمقراطي، فتشتعل الثورات الشعبية من بلد إلى آخر في الشمال الإفريقي لتقضي على عقود طويلة من الحكم الاستبدادي، ولتشمل تلك الثورات بلدان تونس، ومصر، وليبيا، وأيضًا اليمن البلد العربي الذي يقع في الجزء الآسيوي من الوطن العربي. واتصفت تلك الثورات بالسلمية في معظمها فيما عدا ليبيا التي اضطر أهلها إلى حمل السلاح والاستعانة بالخارج الذي تمثل في حلف الناتو للإطاحة بحكم القذافي الذي ظل يحكم البلاد منذ وقوع انقلاب عام 1969 وحتى رحيله في 20 أكتوبر 2011. ومن خلال هذه الورقة البحثية سيتم استعراض مسار عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، وذلك بطرح تساؤلين رئيسين: أولهما: هل تم اتخاذ إجراءات تحول ديموقراطي وفقًا للمتعارف عليه في عمليات التحول الديمقراطي أم لا؟ وثانيهما: ما مدى قدرة مسار التحول الديمقراطي على التعامل مع التحديات المختلفة التي تواجه بناء دولة ديموقراطية حديثة وفقًا للنموذج المعرفي الغربي؟ وسيتم ذلك في ضوء عدة فروض، وهي كما يأتي:-

1- إذا لم يتم التوافق بين مختلف القوى السياسية الليبية على خارطة طريق واضحة لمسار التحول الديمقراطي فسيؤدي ذلك إلى إطالة فترة التحول الديمقراطي مما يعرض عملية التحول برمتها إلى الإخفاق.

2- إذا لم تعقد مصالحة وطنية واسعة تتضمن تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية فيما يتعلق بحقبة حكم القذافي فلن ينعم المجتمع الليبي بالسلام الاجتماعي.

3- إذا لم يتم توزيع عوائد الاقتصاد الوطني بشكل عادل على مناطق ليبيا المختلفة،

رؤية تركية
2014 - 11
86 - 67

ستشتعل الإضرابات بالمناطق المهمشة مما يؤثر في استقرار الدولة وتماسكها.

-4 عدم تصميم نظم انتخابية واضحة سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض المشاركة السياسية.

-5إذا لم تتح فرص مناسبة لتمثيل الشباب في المؤسسات المنتخبة سيؤدي ذلك إلى إحجام الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الرسمية ولجوئه، إما للانخراط في تشكيلات مسلحة تناهض النظام الحالي أو عزوفه عن المشاركة في العملية برمتها.

-6 إذا لم يتم تدعيم منظمات المجتمع المدني الوليدة في أعقاب ثورة السابع عشر من فبراير ستفقد ليبيا فاعلاً مهمًّا في عملية التحول الديمقراطي.

-7إذا تمّ إقصاء أي مجموعة في المجتمع الليبي على أساس عرقي أو ثقافي أوديني أو حتى على أساس نوعي (ذكر -أنثى) سيؤدي الأمر إلى فقدان الثقة في العملية الديموقراطية.

في ضوء ما تقدم سيتم تقسيم البحث إلى مطلبين رئيسين كما يأتي:-

المطلب الأوّل: الإطار القانوني والدستوري لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المطلب الثاني: تحديات مسار عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

المطلب الأوّل

الإطار القانوني والدستوري لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا

صدرت سلسلة من القوانين من أجل تنظيم مسار التحول الديمقراطي بدأت بإصدار المجلس الوطني الانتقالي الذي أدار معركة تحرر الشعب الليبي من حكم استبدادي دام اثنين وأربعين عامًا إعلانا دستوريًّا حدّد ملامح إدارة المرحلة الانتقالية، حيث حدد ذلك الإعلان الدستوري أطر السلطتين التشريعية،والتنفيذية المؤقتتين، حيث أوكلها إلى برلمان مؤقت يختار حكومة تدير شؤون البلاد، كما وضع كذلك جدولاً زمنيًّا لعملية صياغة الدستور تقودها جمعية تأسيسية، وفيما يأتي عرض تفصيلي للسلطات التي تولت إدارة العملية الانتقالية في البلاد، والأخرى التي مازالت في صدارة الحكم.

أولا: المجلس الانتقالي المؤقت

تشكل المجلس الوطني الانتقالي في الخامس من مارس 2011 بمدينة بنغازي برئاسة مصطفى عبد الجليل لإدارة الصراع مع نظام القذافي في طرابلس، وأيضًا لتولي شؤون إدارة البلاد في أعقاب سقوط القذافي لحين تسلم الإدارة سلطة منتخبة، ولقد ضم المجلس 29 عضوًا، حيث وجد ممثل للمعتقلين السياسيين، وآخر عن المجلس العسكري، وأعضاء آخرون ممثلون لمناطق أجدابيا، الأبيار، الأصابعة، البيضاء، الجفرة، الجميل، الحمس، الحرابة، الرجيان، الرحيبات، الريانية، الزاوية، الزنتان، الساحل، ظاهر الجبل، العجيلات، القطرون، القلعة، الكفر. وفيما يأتي هيكل تفصيلي للمجلس[1]:

وكان من أهم قرارات المجلس الانتقالي المؤقت الإعلان الدستوري في 10 أغسطس 2011 ليكون بمثابة دستور مؤقت، وكذلك خارطة طريق للمرحلة الانتقالية، وتضمن الإعلان الدستوري 32 مادة، ودعا إلى عقد

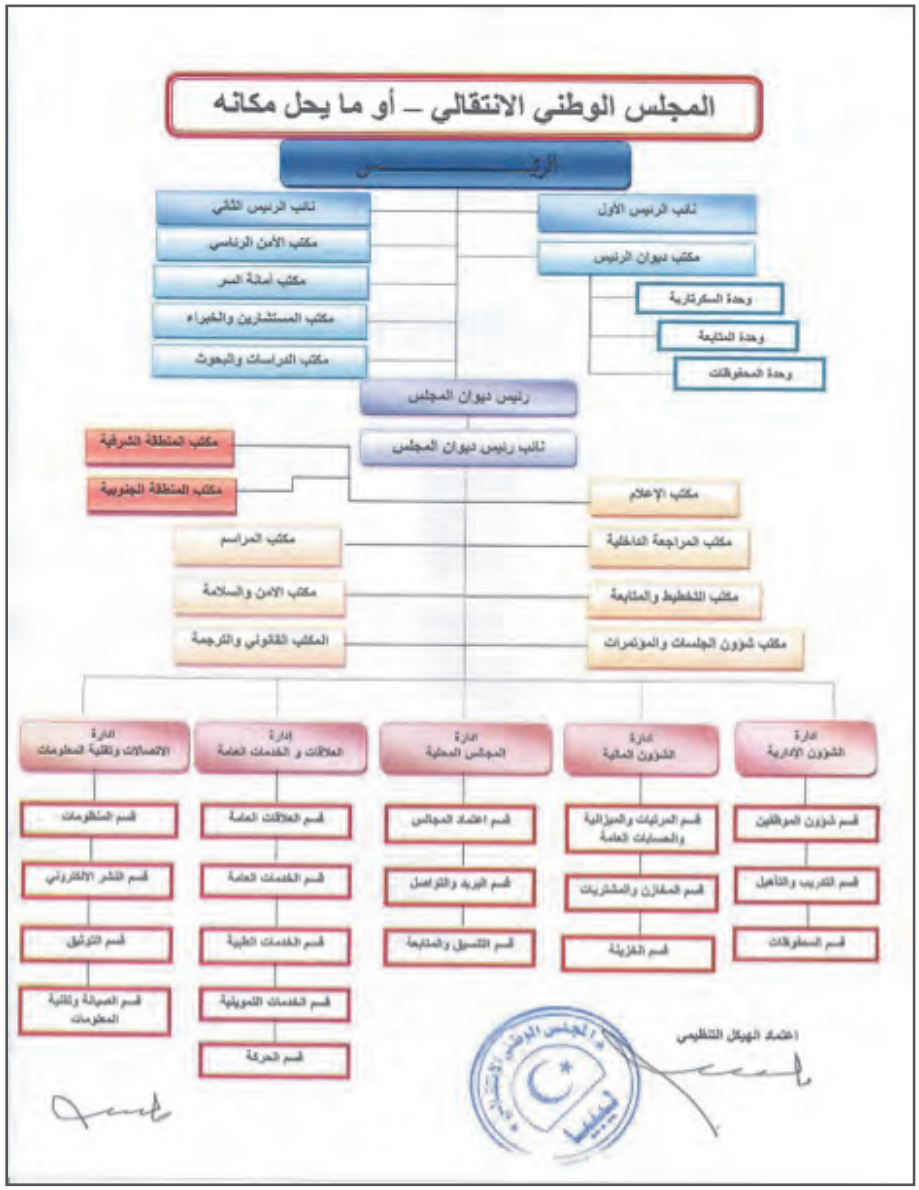

انتخابات في غضون 90 يومًا من إعلان التحرير (23 أكتوبر 2011)، وانتخاب المؤتمر الوطني العام في غضون 180 يومًا من ذلك التاريخ، على أن يقوم المؤتمر الوطني بتعيين حكومة وهيئة تأسيسية مؤلفة من 60 عضوًا في غضون 30 يومًا من أول اجتماع له، علمًا أن هذه الهيئة التأسيسية تمتلك 60 يومًا بعد ذلك لصياغة دستور جديد، ويتم طرح المشروع للاستفتاء في غضون ثلاثين يومًا من انتهائه ويعتمد بأغلبية ثلثي الناخبين[2]. إلا أن الكثيرين فيما بعد طالبوا المؤتمر الوطني العام بانتخاب الهيئة التأسيسية مباشرة بدلًا

من تعيينها، وعدل المؤتمر الوطني العام الإعلان الدستوري وفقًا لذلك وسيأتي تفصيل ذكر ذلك لاحقًا.

ثانيًا: المؤتمر الوطني العام

تم انتخاب مئتي عضو، 80 منهم على أساس التمثيل النسبي ذي القائمة المغلقة، و120 مرشحًا فرديًّا من دوائر منفصلة عن طريق الصوت الواحد غير القابل للتحويل، وتضمن التمثيل النسبي ذي القائمة المغلقة نظام التناوب الأفقي والعمودي للمرأة، وهو يقوم على ضمان تناوب المرشحات على القوائم الفردية وفي أعلى قوائم الأحزاب على المستوى الوطني ومن ثم تم انتخاب أربعين امرأة بحسب النظام الأكثري[3].

وظائفه

تعيين رئيس الوزراء، ومراقبة مجلس الوزراء، وتعيين الهيئة التأسيسية المكونة من 60 عضوًا والمنوط بها وضع دستور دائم للبلاد، وتحت ضغط قوى معارضة مختلفة تم الاتفاق على انتخاب أعضاء تلك الهيئة مباشرة[4]. وهذا ما حدث بالفعل في فبراير 2014، أيضًا من الوظائف التي كُلّف بها المؤتمر إصدار التشريعات المؤقتة. بالنظر إلى الوظائف السابقة التي أوكلت إلى المؤتمر الوطني العام وجد أن الجمع بين وظائف تشريعية، وأخرى تنفيذية تمثلت في اختيار الحكومة. هنا يطرح السؤال نفسه: هل كان في صالح مسار التحول الديمقراطي في ليبيا أن تجمع سلطة واحدة كلًّا من السلطتين التنفيذية والتشريعية؟ أمَا كان من الأفضل أن ينتخب رئيس مؤقت للبلاد يتولى السلطة التنفيذية، وأن يكون المؤتمر الوطني العام رقيبًا على تلك السلطة ويقتصر دوره على إصدار التشريعات؟ هذا ما سيتم تناوله بالتحليل من خلال تقييم أداء الفاعلين الرئيسين في البرلمان الليبي المؤقت.

طريقة عمل المجلس الوطني العام

سيطرت أحزاب الأغلبية على لجان المجلس ولم يؤخذ بنظام التمثيل النسبي في اختيار أعضاء اللجان المختلفة داخل المجلس، مما حرم الأحزاب الصغيرة والمستقلين في التمثيل بتلك اللجان وتهميش دورهم في صنع القرار، و تركزت طريقة اتخاذ القرار داخل المجلس بالمفاوضات بين الكتلتين الرئيستين اللتين أفرزتهما الانتخابات، وهما تحالف القوى الوطنية، وحزب العدالة والبناء التابع للإخوان المسلمين، وتشارك الأحزاب الصغيرة في المفاوضات من وقت لآخر، وقد أثرت المشاحنات بين الأحزاب في كفاءة عمل البرلمان، وقاطعت بعض الأحزاب مناقشة القوانين المهمّة، مثل قانون الإدارة المحلية في أواخر يناير 2013. وقد بلغ التجاذب بين الأحزاب إلى الحد الذي أدّى إلى تعطيل عمل السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة عن طريق قيام أعضاء المجلس باستهداف الوزراء المدعومين من خصومهم السياسيين[5].

كذلك عند النظر إلى السلطات الممنوحة للرئيس وجد أنه يرأس اللجان المختلفة لمناقشة المسائل العاجلة (المادة7/ 9)، أي أنه وحده الذي يقرر ما هو العاجل، ويأخذ الرئيس بأهمية النقاش، أي يحدد تسلسل الخطب (المادة96)، أي أنه يتخذ قرارات بالنيابة عن مجموعات برلمانية لا ينتمي إليها، ومِن ثَمَّ فإن عناصر النظام الداخلي قد تضع

الرئيس في مواقف قد تضر بمبدأ الحيادية، ومِن ثَمَّ من الأفضل أن يتقاسم ذلك مع هيئة شاملة مثل المكتب التنفيذي. المكتب التنفيذي يتشكل من رئيس ونائبين ومقرر ومقرر مساعد وثلاثة مراقبين ومتحدث، و تنص المادة 106 على انتخاب الأكثرية للرئيس ونواب الرئيس، مما يعني إمكانية انتخاب الأغلبية لمجموعتها الحزبية، مما يخل بالتوافق، وهو عادة يتركز عمله في تحقيقه بين القوى البرلمانية المختلفة فيما يتعلق ببعض البنود، مثل جدول الأعمال التشريعية، وتعيين الأمين العام والتحضير للجلسات العامة، وبالفعل يختص المكتب التنفيذي داخل المجلس الوطني بتلك الوظائف، ولكن للأسف فإن النظام الداخلي للمجلس الذي لا يمنع أن يكون جميع أعضاء المكتب التنفيذي من الأغلبية أو الائتلاف[6] مما يخل بمبدأ التوافق، ومن الأفضل أن يحق لكل مجموعة حزبية اختيار نائب للرئيس، وأن يتم اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. الجلسة العامة، واللجان الدائمة والمؤقتة : تتمثل مهمتها الرئيسة في تسهيل أعمال الجلسة العامة التي تقوم بوضع جدول الأعمال سياسيًّا ومهنيًّا، ومن المفترض أن النظام الداخلي يتيح الاتفاق حول اختيار أعضاء تلك اللجان، ولكن في حالة غياب الاتفاق تسمح المادة 12 وكذلك 106 بتصويت الأكثرية بأن تنتخب الأغلبية جميع أعضاء اللجنة من بين صفوفها، وكان من الأفضل أن تعكس عضوية اللجان نسبة المجموعات السياسية في المؤتمر الوطني. مما سبق يتضح سيطرة الأغلبية على جميع أعمال البرلمان، ومِن ثَمَّ غياب التوافق بين المجموعات السياسية

كان من المفترض أن تنتهي مهام عمل المؤتمر الوطني العام في 7 فبراير 2014، الأمر الذي جعله يقوم بتعديلات دستورية تتيح له الاستمرار في عمله بحجة عدم ترك فراغ بالسلطة

المختلفة حول القرارات الصادرة من المؤتمر الوطني العام.

ومما هو جدير بالذكر أنه كان من المفترض أن تنتهي مهام عمل المؤتمر الوطني العام في 7 فبراير 2014، الأمر الذي جعله يقوم بتعديلات دستورية تتيح له الاستمرار في عمله بحجة عدم ترك فراغ بالسلطة، إلا أن اندلاع موجة من الاحتجاجات طالبت برحيل المؤتمر العام، نظرًا لإخفاقه في صياغة دستور جديد في الآجال المحددة في الإعلان الدستوري الأوّل، أحدهما يحدد 3 أشهر للجنة الستين لكي تنهي عملها، والآخر متعلق بالدعوة إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في حالة إخفاق اللجنة المذكورة في إعداد الدستور الجديد، وعلى الرغم من تراجع المؤتمر العام عن قرار التمديد لنفسه، ودعوته لإجراء انتخابات مبكرة في أسرع وقت، إلا أنه حدث تصعيد[7]، إذ قامت كتائب الزنتان الكبيرة يوم 18 فبراير بتوجيه إنذار طالب فيه المؤتمر الوطني العام بحل نفسه، حيث اتهم بيان الزنتان على لسان قائدهم مختار الأخضر، كل من يمس الشعب الليبي وقبائله، متهمًا المؤتمر الوطني الليبي بالرغبة في إقامة دكتاتورية جديدة ويتفق[8]، وعلى الرغم من إخفاق الإنذار فهناك إصرار

من بعض القوى المحسوبة على تحالف القوى الوطنية الذي أسسه محمود جبريل على إعاقة المسار الديمقراطي من وجهة نظر القوى الأخرى المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين لاعتقادها أنه لا توجد فرص كبيرة لها في الانتخابات العامة المقررة في وقت لاحق من هذا العام، لأنها غير قادرة أصلًا على الترشح للانتخابات، بموجب قانون العزل السياسي الذي يُتناول بالتفصيل في وقت لاحق في هذه الدراسة.

تم إقالة رئيس الوزراء علي زيدان في الحادي عشر من شهر مارس 2014، وتكليف وزير الدفاع الليبي عبدالله الثني القيام بأعمال رئيس الوزراء حتى يتم التوافق على رئيس حكومة جديد وتكليف الجيش الليبي بفك الحصار عن موانئ تصدير النفط الليبي

الحكومة

وفقًا لما ذكر من قبل فإن من مهام المؤتمر الوطني العام اختيار الحكومة، وبالفعل عقد المؤتمر الوطني العام اجتماعه الأوّل في 9 أغسطس 2012، وانتخب مصطفى أبو شاغور رئيسًا للوزراء في 12 سبتمبر، والذي تفوق على رئيس وزراء المجلس الوطني الانتقالي السابق محمود جبريل بفارق صوتين، وتم تكليف شاغور بتشكيل الحكومة، وتقديم هذه التشكيلة إلى المؤتمر الوطني العام للموافقة عليها حاول أبو شاغور القيام بذلك مرتين، إلا أن المؤتمر الوطني رفض التشكيلتين بحجة أنهما لا تمثلان مناطق ليبيا بالتساوي. ولذا قام المؤتمر بإقالته واختيار رئيس وزراء آخر هو علي زيدان في نوفمبر، وحلف اليمين الدستورية بعد ذلك بوقت قصير، وعهد إليه بتشكيل الحكومة[9]، وتم تعيين ثلاثة نواب لرئيس الوزراء بصلاحيات واسعة: نائب للمنطقة الشرقية ونائب للمنطقة الغربية وثالث للمنطقة الجنوبية مع الأخذ في الاعتبار أن نائب المنطقة الشرقية من الإخوان المسلمين، ونائب المنطقة الغربية من تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل، ولكن شرعية تلك الحكومة تآكلت سريعًا في الشارع الليبي بسبب إخفاقها في مواجهة الميليشيات المسلحة[10] الأمر الذي أضر بالاقتصاد الليبي لسيطرة بعض هذه المجموعات المسلحة على مصافي النفط العماد الأساسي للاقتصاد، وكذلك موانئ التصدير. ولقد تم إقالة رئيس الوزراء علي زيدان في الحادي عشر من شهر مارس 2014، وتكليف وزير الدفاع الليبي عبدالله الثني القيام بأعمال رئيس الوزراء حتى يتم التوافق على رئيس حكومة جديد[11]، وتكليف الجيش الليبي بفك الحصار عن موانئ تصدير النفط الليبي.

الإدارة المحلية

أصدر المؤتمر الوطني العام في 2012 قانون نظام الإدارة المحلية الذي ينظم العلاقة بين المجالس المحلية ووزارة الحكم المحلي الوطنية التي تتمتع بسلطة واسعة للإشراف على عمل هذه المجالس؛ لأن المخصصات المالية من الوزارة هي المصدر الوحيد لهذه المجالس، ومن الجدير بالذكر أن

الوحدات الإدارية في ليبيا منذ1970		
السنة	الوحدات الإدارية من الدرجة الأوّلى	الوحدات الإدارية من الدرجة الثانية
1970	10 محافظات	32 متصرفية
1975	46 بلدية	160 فرعًا بلديًّا
1979	44 بلدية	176 فرعًا بلديًّا
1980	25 بلدية	170 فرعًا بلديًّا
1984	24 بلدية	135 فرعًا بلديًّا
1986	13 بلدية	52 فرعًا بلديًّا
1990	7 بلديات	40 فرعًا بلديًّا
1995	13 شعبية	
1998	26 شعبية	
2001	32 شعبية	
2007	22 شعبية	

المصدر: -"اللامركزية في ليبيا، المنظمة الدولية للتقرير عن الديموقراطية، جامعة بنغازي ومؤسسة صادق،سبتمبر2013. ص12

هذا القانون غير ملزم للهيئة التأسيسية التي ستضع دستورًا دائمًا للبلاد[12].

ويبدو أن قانون الإدارة المحلية لعام 2012 ينص على مقاربة من أربعة مستويات: مستوى وطني ومستوى المناطق الاقتصادية (المادة44) ومستوى إقليمي ومستوى محلي. وفيما يأتي خرائط وجداول تبين التقسيم الإداري لليبيا منذ الاستقلال وحتى سنوات متأخرة من حكم القذافي:

و يتم انتخاب أعضاء المجالس البلدية مباشرة في اقتراع سري من قبل المواطنين (المادة 26)، لكن قرارات المجلس البلدي خاضعة لموافقة الوزير الوطني بينما المجلس الإقليمي أقل تعقيدًا، لكنه يخضع للمساءلة من الوزير الوطني حيث إنّه بموجب المادة 18 يمكن استعمال الفيتو ضد قراراته من قبل الوزير الوطني خلال 15 يوم بعد إبلاغه بتبنيه، بالإضافة أن حاكم الإقليم المنتخب مسؤول من الوزير الوطني (المادة16). وفقًا لما سبق فإن المسؤولين المنتخبين على مستوى الوحدات الإدارية والإقليمية خاضعون للمساءلة من الوزير الوطني، أو خاضعون لموافقته، وهذا يعني أنهم وكلاء للمستوى الوطني، ومِن ثَمَّ يكون منصب الوكيل الوطني منصبًا غير مرضي؛ كونه مرؤوسًا من قبل قوتين مختلفتين[13]، وهو لا يلبّي طموح الليبيين الذين ينشدون مزيدًا من اللامركزية، بل ويطمح بعضهم في الشرق إلى حكم فيدرالي.

الهيئة التأسيسية للدستور

على الرغم من تضمن الإعلان الدستوري الصادر من المجلس الانتقالي الليبي تعيينَ المؤتمر الوطني لأعضاء الهيئة

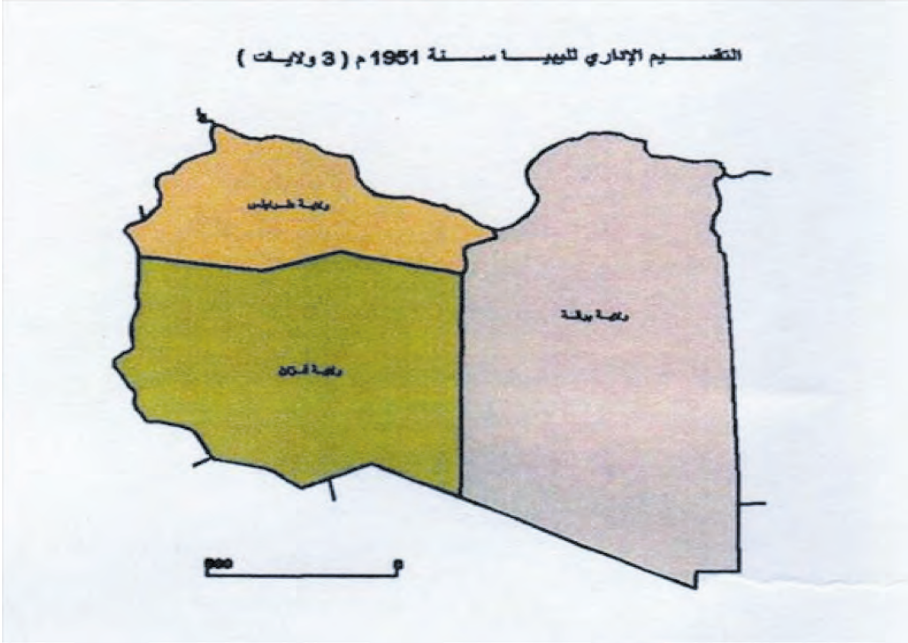

التأسيسية لوضع الدستور كما ذكر من قبل إلا أن نتيجة ضغوط قوية مختلفة أصدر المؤتمر الوطني القانون رقم 17 لسنة 2013 لتعديل الإعلان الدستوري بحيث يتيح اختيار أعضاء الهيئة التأسيسية عن طريق الاقتراع المباشر من الناخبين الليبيين[14]، وتضمن الإعلان ما يأتي:

أولا : وفقًا للمادة الثانية تتألف الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور من 60 عضوًا، ينتخبون وفقًا لأحكام هذا القرار، على غرار لجنة الستين التي شكلت عام 1951[15].

ثانيا: تم تخصيص 6 مقاعد للمرأة (المادة6)، وعُدَّ هذا العدد غير كاف في ظل نظام انتخابي يعطي المرأة فرصة ضئيلة للفوز بمقاعد أخرى، فإن التخصيص قليل جدًّا وغير كاف لضمان التمثيل للمرأة، في حين يتحفظ القانون عن الأقليات. تذكر اللائحة الملحقة للدوائر خمسة مقاعد للأمازيغ والتبو والطوارق[16]، الأمر الذي جعل تلك الأقليات تعلن رفضها المشاركة في انتخابات اللجنة التأسيسية.

ووفقًا للقانون، تنقسم البلاد إلى ثلاث مناطق: الشرق والغرب والجنوب، يمثل كل منها 20 عضوًا في الهيئة التأسيسية، ولأنَّ هناك تفاوتًا كبيرًا في عدد السكان بين هذه المناطق، فإنَّ هناك عدم مساواة في الأصوات: إذ ستمتلك أصواتُ مَن في المنطقة الجنوبية المنخفضة في الكثافة السكانية وزنًا أكبر بكثير من أصوات مَن في المنطقة الغربية المكتظة سكانيًّا. في حين تعدّ المساواة بين الأصوات مبدأً انتخابيًّا أساسيًّا. وكان مبرر من قاموا بتوزيع عدد المقاعد بالتساوي على المناطق الثلاث هو بعث الطمأنينة في مناطق الشرق والجنوب التي عانت من التهميش في عهد القذافي لصالح المنطقة الغربية، وتهدئة الخوف من إمكانية فرض الأغلبية

الغربية خياراتها حول قضايا حساسة مثل اللامركزية[17].

ومما هو جدير بالذكر فإن الانتخابات الخاصة باختيار لجنة الـ60 عقدت في 20 فبراير 2014، وأعلنت مفوضية الانتخابات الليبية انتخاب 47 من 60 عضوًا في الهيئة بسبب أعمال العنف التي رافقت الاقتراع في عدد من المناطق، وعلى الرغم من عدم مشاركة الأحزاب في الانتخابات لإجرائها طبقًا للنظام الفردي فقد أعلن فوز شخصيات ليبرالية، خصوصًا في العاصمة طرابلس وبنغازي، ومن المقرر أن تعلن النتائج النهائية بعد

أسبوعين، لكي يتمكن المرشحون من الطعن خلال 12 يومًا، وعلاوة على 11 مقعدًا لم يتم إجراء الاقتراع بشأنها لدواع أمنية، لم يتم انتخاب المقعدين المخصصين للأمازيغ (يمثلون 10٪ من سكان ليبيا) بسبب مقاطعة هؤلاء الانتخابات احتجاجًا على انعدام وجود آلية تضمن حقوقهم الثقافية في الدستور الجديد. وسيقرر المؤتمر الوطني العام، أعلى سلطة سياسية وتشريعية في البلاد، مصير المقاعد الـ13 التي لم يتم انتخاب شاغليها، بحسب ما أوضح رئيس مفوضية الانتخابات نوري العبار[18].

المطلب الثاني

تحديات مسار عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

أولا: معضلة الأمن

ليس هناك أبلغ من تصريحات وزير الداخلية الليبي في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد عام من توليه منصبه لتوضيح خطورة الوضع الأمني في ليبيا والمرشح

يرى بعض المحلّلين أن سوء اختيار شخص وزير الداخلية في بداية المرحلة الانتقالية في أعقاب الإطاحة بمعمر القذافي هو وراء إخفاق المنظومة الأمنية والتدهور الأمني في ربوع البلاد

كل يوم للتدهور: "إن ملف الأمن في ليبيا معقد، لكن أمام غياب دور الجيش اضطررنا إلى تسليح الوحدات الأمنية بأسلحة خفيفة ومتوسطة" وتابع قائلًا: "كنا في وزارة الداخلية 3 في واحد: جيشًا، واستخبارات في الداخل والخارج، وكنا شرطة أيضًا". من ناحية أخرى يرى بعض المحلّلين أن سوء اختيار شخص وزير الداخلية في بداية المرحلة الانتقالية في أعقاب الإطاحة بمعمر القذافي هو وراء إخفاق المنظومة الأمنية والتدهور الأمني في ربوع البلاد وفقًا لتصريحات الحباسي المتحدث السابق باسم الهيئة الوطنية لمعايير النزاهة الذي رأى أن الحل الوحيد لاستعادة الأمن هو ضبط المجرمين الهاربين من السجون من ذوي الأحكام العالية، وأيضًا حل اللجنة الأمنية العليا التي صار قوامها 140 ألف فرد استولوا على مهام الأمن، وشغلوا جميع أماكن رجال الشرطة، حتى شرطة المرور، وإعادة تقييم تابعيها، وطرد من قام بأعمال غير قانونية، وهناك مصادر أمنية ترجح أن تشكيل اللجنة الأمنية العليا جاء سريعًا ولم يتم التدقيق في ملتحقيها إلى الحد الذي انضم إليه عناصر من المنتمين إلى نظام القذافي المتهمين بقتل

الثوار خلال أحداث ثورة السابع عشر من فبراير مما أحدث خروقات أمنية كثيرة

في منطقة لاحقة. وأفاد الخبير أيضًا افتقار تلك اللجنة الأمنية إلى هيكل تنظيمي واضح وآليات الإشراف والمتابعة على كل فروعها المنتشرة، وعدم وجود نظام واضح لتلقي الأوامر، إذ يتم أغلب عملها بشكل ارتجالي يفتقر إلى المركزية اللازمة للضبط[19].

يرى العديد من الباحثين أن مشكلة الأمن في ليبيا تُعزى بالأساس إلى السياسة التي انتهجها القذافي في العشرين عامًا الأخيرة من حكمه حيث قام بتهميش جيشه لصالح الكتائب، ولم يسارع الحكام الجدد بإصلاح ما أفسده النظام السابق، وترك الميليشيات التي هزمت القذافي تنمو على حساب الجيش الوطني الموحد، حيث توجد ميليشيات قوية ووزارة دفاع ضعيفة.[20]

وتنتشر تلك الميليشيات بشكل مكثف في شرق البلاد ولاسيّما مدينة مصراتة، وفي مدن إقليم برقة في أقصى الشرق الذي يوجد فيه ثلثا إنتاج النفط، حيث يتمركز المتشددون الإسلاميون والقبليون والفيدراليون. ومما هو جدير بالذكر أن هناك آلاف الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من مخازن وزارة الدفاع الليبية بواسطة كتائب الثوار ومازالت في حوزتهم. وكانت هناك محاولة من العقيد عبدالفتاح يونس القائد المنشق عن القذافي بالتعاون مع العقيد حفتر لتأسيس نواة لجيش ليبي قوي إلا أن العقيد عبدالفتاح يونس قتل في ظروف غامضة على أثر استدعائه من الجبهة، وتوجد بعض المؤشرات على أن الإسلاميين المتشددين وراء التخلص منه للحيلولة دون وجود جيش وطني مستقبلا[21]، وجرى تهميش حفتر إلى أن تم اتهامه مؤخرًا بمحاولة الانقلاب على حكومة زيدان. هناك خطر يحذر المجتمع الدولي منه وهو تنامي نفوذ الميليشيات التابعة للجهاديين الإسلاميين والقاعدة خاصة في منطقتي درنة شمالًا وسبها جنوبًا[22].

يرى العديد من الباحثين أن مشكلة الأمن في ليبيا تُعزى بالأساس إلى السياسة التي انتهجها القذافي في العشرين عامًا الأخيرة من حكمه حيث قام بتهميش جيشه لصالح الكتائب

وهناك أيضًا ميليشيات تتسم بالخطورة، وهي تتمثل فيما يمكن تسميته ميليشيات المناطق، وهي ميليشيات تتدرج في التطرف الإسلامي، ففي طرابلس ثلاثة أنواع رئيسة من ميليشيات طرابلس، تتكون من عناصر تابعة للجماعة الإسلامية المقاتلة، وجماعة الإخوان المسلمين، وجماعة الجهاديين. وكتائب مصراتة: وهي ذات ميول إسلامية متشددة أيضًا... وكتائب الزنتان (القادمة من مناطق غرب طرابلس)، وهي ذات ميول جهوية وتتسم بالتهور. واعتقد مقاتلو طرابلس أن فرض نفوذهم على العاصمة سيجعلهم الحكام الفعليين للبلاد، وفي حالة حدوث ذلك فإن تقوقع ميليشيات مصراتة في مدينتها الواقعة على البحر المتوسط، وعودة ميليشيات الزنتان وغيرها إلى مناطقها، سيفتح الباب واسعًا أمام فرصة إعلان الشرق الليبي الحكم الذاتي في فيدرالية برقة بينما يترك الجنوب لهيمنة المعسكرات المفتوحة للمتشددين[23]. وهناك ميليشيات كبيرة الحجم لها أهمية كبيرة، مثل: 17 فبراير، وراف الله السحاتي التي تشكل درع

ليبيا الذي يعدّ نواة الجيش الليبي الجديد، بالإضافة إلى قوات شبه نظامية أخرى كاتحاد ثوار مصراتة[24].

ومما لاشك فيه أن إخفاق حكومة علي زيدان في مسار بناء الجيش والشرطة وأجهزة أمنية داعمة من مباحث عامة وغيرها جعل عناصر الجيش والشرطة على أرض الواقع لا وجود لها، ولا قدرة لها على بسط الأمن وفرض هيبة الدولة. ولقد حمل رئيس الأركان رئيس الحكومة مسؤولية تعثر بناء الجيش. أمّا فيما يتعلق بالشرطة فقد وردت شكاوى كثيرة من قبل العديد من مديريات الأمن بعدم توافر لوازم أساسية من سلاح خفيف وسيارات وأجهزة اتصال ويتبع قوات الأمن 201956 منتسبًا من بينهم 131203 ضباط وضباط صف، وتعكس تلك الأرقام تضخمًا كبيرًا قياسًا بعدد السكان، ومقارنة بمحدودية وجودهم الميداني تطبيقًا لإستراتيجية المجاهرة بالأمن التي اعتمدها وزير الداخلية الأسبق وتبنتها الوزارة.[25]

ثانيًا: النفط

يمثل النفط المورد الرئيس لليبيا لعقود طويلة، فقد كانت حصة النفط تصل إلى ٪91 من مجمل العائدات الحكومية، وأكثر من ٪70 من الناتج المحلي الإجمالي، وقد عمد النظام السابق إلى توزيع الثروات الناجمة عن المبيعات النفطية بطريقة غير متساوية، فالمناطق الأساسية المنتجة للنفط في الشرق والجنوب لم تنتفع من الثروة النفطية، وكانت تعاني غالبًامن ارتفاع في نسبة البطالة، الأمر الذي عكس التهميش الاجتماعي والسياسي الذي كانت هذه المناطق تعاني منه في ظل نظام القذافي. وفي الأشهر الأولى من عام 2012 أي بعد أشهر قليلة من الإطاحة بحكم القذافي وتولي سلطة جديدة إدارة البلاد أخفق القطاع النفطي في تصحيح بعض من أوجه اللامساواة الأساسية في تخصيص موارد البلاد، فعلى الرغم من النمو السريع في الإنتاج النفطي، ظلت المجتمعات المحلية المجاورة للمنشآت النفطية في شرق ليبيا وجنوبها تعاني من الفقر وارتفاع البطالة، وفي إقليم برقة شرق البلاد اندرج الاستيلاء من غياب الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية في إطار نقاش أوسع حول الفيدرالية في ليبيا ما بعد القذافي، وفي يوليو 2012 فرضت مجموعات تسعى إلى تعزيز الاستقلال الذاتي لإقليم برقة، إغلاق المحطات الثلاث الأساسية لتصدير النفط في شرق ليبيا احتجاجًا على انتخابات المجلس الوطني التي توقعوا أن من شأنها أن تؤدي إلى حرمان المنطقة الشرقية من حقوقها. وردًّا على الاضطرابات المتزايدة في منشآت النفط قامت طرابلس بتوسيع جهاز حرس المنشآت النفطية لاستيعاب عناصر الميليشيات السابقة، وتأمين الوظائف في المناطق التي تطالب بالتغيير، لكن سرعان ما تحول هذا الجهاز إلى عبء أكثر من كونه ذا فعالية، فقد تصادمت وحدات جهاز حرس المنشآت النفطية مع الميليشيات المحلية بهدف السيطرة على مواقع محددة للنفط والغاز، ووفر هذا الجهاز غطاءً شرعيًّا للزعيم الميليشاوي السابق إبراهيم الجضران، والذي استخدم منصبه على رأس جهاز حرس المنشآت النفطية في برقة للتخطيط لهجوم وحصار أغسطس 2013، الأمر الذي أدّى

إلى إغلاق المحطات الأساسية لتصدير النفط في الشرق، فتراجعت مبيعات النفط الليبي بمعدل 600 ألف برميل في اليوم، وقد أعاد الجضران تقديم نفسه في صورة المؤيد للاتحاد الفيدرالي، وشكل حكومة ظل في الشرق وخطط لبيع النفط الليبي إلى خارج البلاد[26].

وقد أصبحت المنشآت النفطية متنفسًا للعديد من النزاعات الأخرى التي تطفو على سطح ليبيا. وقد ورد وفقًا لأحد المواقع الإخبارية أن مجلس الأمن فرض عقوبات على السفن التي تنقل النفط الليبي بدون إذن من الحكومة[27]

ثالثًا: الصراع بين النخب السياسية (الإخوان والتحالف الوطني)

برز على الساحة السياسية الليبية في أعقاب الإطاحة بمعمر القذافي تياران رئيسان: أحدهما محسوب على القوى الإسلامية، وبالتحديد جماعة الإخوان المسلمين، وآخر ليبرالي متمثل في تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل. أدّى الصراع بين هذين التيارين والشد والجذب بينهما إلى تعقد مسار التحول الديمقراطي لمحاولة كليهما مع حلفائهما السيطرة على المؤتمر الوطني العام السلطة التشريعية الوحيدة بالبلاد والموكل لها اختيار السلطة التنفيذية والرقابة عليها، أي أنه السلطة الحاكمة للبلاد، ومِن ثَمَّ سعى كلا الطرفين إلى إصدار قرارات تتوافق مع مصالحهم الضيقة، الأمر الذي سيتضح مع تناول أداء كلا الطرفين خلال هذه الدراسة فنجد أن الإخوان المسلمين خاضوا انتخابات المؤتمر الوطني الليبي تحت مظلة حزب العدالة والبناء الذراع السياسي للجماعة، ولم يستطع هذا الحزب حصد الأغلبية الكافية للسيطرة على البرلمان فاتجه إلى التحالف مع كتل أخرى، وكان من أهمها كتلة الوفاء للشهداء، الأمر الذي مكنه من السيطرة على الحضور في البرلمان بعد أن كان الحضور التصويتي لتحالف القوى الوطنية هو الأقوى خلال الأشهر الثلاثة الأوّلى من عمر المؤتمر الوطني في حدود 80 صوتًا، إلى أن تراجع بشكل واضح في حجم هذا الحضور بحيث أصبح لا يتعدى 25 صوتًا، ويعود ذلك إلى نجاح حزب العدالة والبناء في تمرير قانون العزل السياسي بالاتفاق مع حلفائه، والذي أثار كثيرًا من الجدل سيأتي ذكره في حينه مما أفقد التحالف ما يقرب من عشرة أعضاء من التحالف بسبب عدم انطباق النزاهة والشفافية عليهم، بالإضافة إلى تفكّك المظلة التي كان يتزعمها التحالف بعد أن ظهرت كتل جديدة داخل المؤتمر الوطني العام[28].

وبذلك تمكن الإخوان من الهيمنة على "المؤتمر الوطني" وإخضاع السلطة التشريعية، وقاموا وفقًا لذلك بتمرير قانون لتعويض السجناء السياسيين المتضررين إبان النظام السابق، وهو ما يعني ضمنًا جني أموال طائلة لفائدة الإسلاميين وإن كان بعضهم اعتقل في ظل النظام السابق بسبب ارتكاب أعمال إرهابية واضحة، وكان تمريره بصورة عاجلة من دون التدقيق في كشوفات المستحقين، فقد شرعت لجنة المصالحة الوطنية بوزارة العدل الليبية بصرف الصكوك المالية الخاصة بتعويض السجناء السياسيين المتضررين وفق القانون رقم 52 لسنة 2013 الصادر من وزير العدل من

بداية حكم النظام السابق إلى إعلان التحرير حسب اللائحة القانونية والمدة التي قضاها في السجن. وقد صعد حزب العدالة والبناء خلافه مع القوى السياسية الأخرى بسحب وزرائه من الحكومة الانتقالية (حكومة زيدان) في أواخر يناير 2014، وأعلن أنه يحمل الطرف الداعم للحكومة المسؤولية في إشارة لتحالف القوى الوطنية. ومن الجدير بالذكر أن الإخوان المسلمين هددوا من قبل بالانسحاب من حكومة زيدان في أعقاب زيارته الأخيرة للقاهرة في أواخر عام 2013 واجتماعه مع كبار المسؤولين المصريين، ولاسيما المشير عبدالفتاح السيسي، الأمر الذي أثار شك معظم الليبيين في الإخوان المسلمين في ليبيا لتفضيلهم التضامن مع الإخوان المسلمين في مصر على حساب مصلحة ليبيا التي تتطلب الحفاظ على علاقاتها التاريخية الجيدة مع جارتها مصر، ولروابط النسب والدم التي تربط القبائل الليبية والمصرية على الحدود[29]. وكانت انتخابات اللجنة التأسيسية أوضح رد رافض لسياسة الكتلة الإسلامية بالبرلمان الليبي، فقد جاءت النتائج النهائية حسب ما أعلنته المفوضية العليا الوطنية للانتخابات الليبية بفوز كبير لأنصار التيار المدني بمقاعد اللجنة، الأمر الذي ينذر بصدام قادم بين المؤسسة التشريعية التي تم انتخابها في 7 يوليو 2012 "المؤتمر الوطني العام" الذي يحظى فيه الإسلاميون باليد العليا وبين لجنة الستين التي تشير نتائجها إلى سيطرة التيار الليبرالي على مقاعدها حول مقترحات لجنة فبراير التي كلفها المؤتمر بإعداد مقترح لتعديل الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي السابق في أغسطس 2011، وإعداد قانون للانتخابات الرئاسية والبرلمانية[30].

رابعًا : العزل السياسي

أثار هذا القانون الكثير من الجدل في الساحة الليبية، وتباينت المواقف منه ما بين مؤيد ومعارض؛ نظرًا لما ينتج عنه من تداعيات قد تجعل بعضَ من في السلطة في موقف حرج. وقد صوّت المؤتمر الوطني العام بـ 115 صوتًا من أصل 157 على المادة الأولى من قانون العزل السياسي الذي يقضي بالإبعاد عن الحياة السياسية الليبية كل شخص تسلم مناصب مسؤولة خلال حكم العقيد معمر القذافي[31]. وقد وجهت منظمة هيومن رايتس ووتش انتقادات حادة لهذا القانون، ودعت في حينها أعضاء المؤتمر الوطني برفض هذا القانون الذي تتسم أحكامة بالإفراط في العمومية والغموض، علاوة على ذلك فإن التعديل الذي أجري على الإعلان الدستوري المؤقت من شأنه أن يفيد حظر المراجعة القانونية لهذا النظام.

صعَّد حزب العدالة والبناء خلافه مع القوى السياسية الأخرى بسحب وزرائه من الحكومة الانتقالية (حكومة زيدان) في أواخر يناير 2014

ويجدر بالذكر أنه قد تمت الدعوة إلى إصدار هذا القانون تحت ضغط المليشيات المسلحة في ليبيا، حيث قامت عناصر منها بمحاصرة وزارة الخارجية، وبعد ذلك بيومين تمت محاصرة وزارة العدل للمطالبة بإقصاء

شمل قانون العزل قياديين في السلطة الليبية الجديدة، وآخرين حزبيين، بمن فيهم رئيس الوزراء علي زيدان، ورئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف، ورئيس تحالف القوى الوطنية

المسؤولين السابقين الذين تولوا مناصب عامة في ظل نظام القذافي، كما تمت محاصرة وزارة الداخلية والكهرباء والمالية[32]، مما يلقي بظلال من الشك حول الغرض الأساسي من إصدار هذا القانون بهذا الشكل الذي يوحي بأن الهدف منه كان إقصاء خصوم سياسيين محسوبين على التيار الليبرالي لصالح التيار الإسلامي الذي يسيطر على معظم الميليشيات المسلحة في أنحاء البلاد، ويتم استخدامها لإعلاء مصالح سياسية ضيقة في مقابل إهدار مصلحة الوطن والعبث باستقراره.

وبموجب هذا القانون، فإن كل من تولى مسؤولية قيادية، سياسية كانت، أو إدارية، أو حزبية، أو أمنية، أو عسكرية، أو مخابراتية، أو إعلامية، أو أكاديمية، أو أهلية ضمن منظمات داعمة للنظام في الفترة بين الأوّل من سبتمبر 1969 – تاريخ الانقلاب الذي قادة القذافي– و23 أكتوبر 2011 (يوم إعلان التحرير

من نظام القذافي)– ممنوع من تولي الوظائف المهمة في الدولة الجديدة، وكذلك من الحياة السياسية الحزبية، ويضاف إلى هؤلاء كل من أيد نظام القذافي علنًا عبر وسائل الإعلام وغيرها، أو كان له موقف معاد من ثورة 17 فبراير 2011. وأضافت هيومن رايتس ووتش أن هذا القانون مخالف لالتزامات البلاد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث إنّ القانون الدولي يلزم ليبيا بأن تتيح لجميع مواطنيها الحق في شغل المناصب العامة دون تمييز على أساس الانتماء السياسي، وكدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تلتزم ليبيا بإتاحة فرص متساوية لجميع مواطنيها للمشاركة في الحياة السياسية من دون تمييز، كما أن الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي صدقت عليه ليبيا يلزم الدول بضمان تمتع مواطنيها كافة بحق المشاركة الحرة في حكم بلادهم. ويدخل القانون حيز التنفيذ بعد شهر من تبنيه. وبموجب هذا القانون المؤلف من 19 مادة، تنشأ هيئة تسمى هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة، وهي التي سيُناط بها تطبيق القانون من خلال مقرها الرئيس في العاصمة طرابلس ومقارها الفرعية.

وبصدور قانون العزل السياسي، يتم إلغاء القانون رقم 26 لعام 2012 بشأن تطبيق معايير النزاهة والوطنية، بعد دخول القانون الجديد حيز التطبيق. ومبدئيًا، شمل قانون العزل قياديين في السلطة الليبية الجديدة، وآخرين حزبيين، بمن فيهم رئيس الوزراء علي زيدان، ورئيس المؤتمر الوطني محمد المقريف، ورئيس تحالف القوى الوطنية، رئيس الوزراء الأسبق محمود جبريل، باعتبار أنهم تولوا وظائف في عهد النظام السابق مشمولة بالعزل، مع أن بعض هؤلاء لم يعمل ضمن مؤسسات الدولة سوى فترة قصيرة،وانضم بعدها للمعارضة.

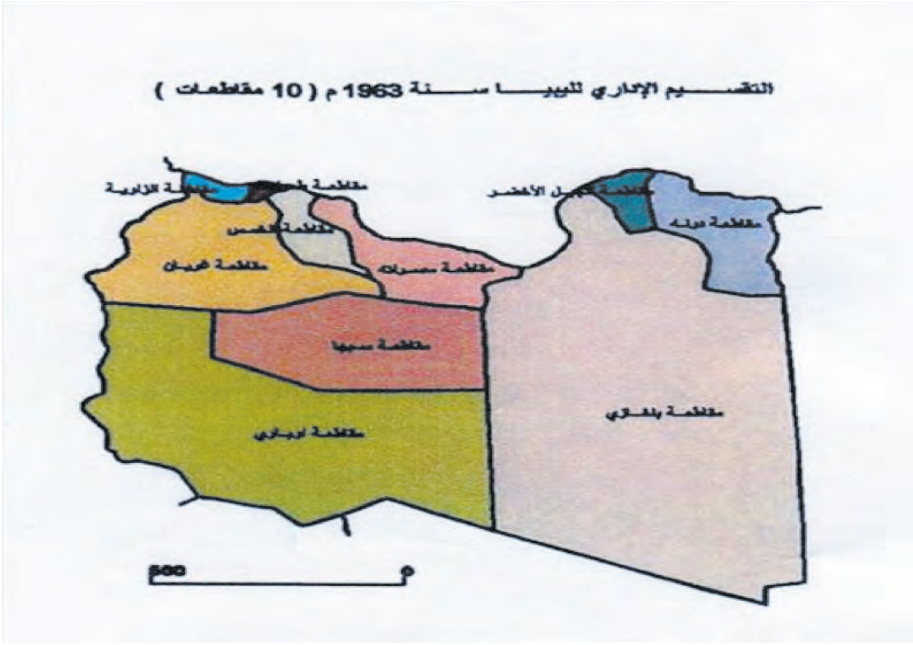

وكان محمود جبريل رئيسًا للمكتب التنفيذي (الحكومة) الذي شكلته الثورة الليبية مع بداية الانتفاضة ضد القذافي، بعد أن عمل لفترة كرئيس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عهد النظام السابق.

وقد أثارت الدعوات إلى تطبيق قانون العزل السياسي جدلًا واسعًا في "ليبيا"، خصوصًا وأنه في حالة تطبيق هذا القانون سيكون أول المتضرّرين رئيس المؤتمر الوطني العام في "ليبيا" وبعض من أعضائه، إضافة إلى أكثر من (500) ألف ليبي في الأجهزة الحكومية[33]. وبالفعل قدم رئيس المؤتمر الوطني استقالته احترامًا للقانون الصادر من البرلمان.

خامسًا: الفيدرالية

تركزت المطالب بالفيدرالية في شرق البلاد المنطقة التي عانت قبائلها من التهميش في ظل حكم القذافي، وكانت بداية ظهور المطالب بالفيدرالية في إقليم برقة الغني بالنفط، الذي هدف إلى إعادة إحياء النظام الفيدرالي المعمول به في دستور 1951[34]، ولم تلق الدعوة إلى الفيدرالية في البداية قبولًا لدى كثير من سكان برقة، لكن مع تزايد الأزمات السياسية وزيادة التهميش ازدادت الفيدرالية شعبية. ولقد قام الإقليم بالإعلان عن إنشاء مكتب سياسي يستند إلى دستور عام 1951، كما تم تشكيل حكومة لإدارة الإقليم مكونة من 24 حقيبة، وتم تقسيم الإقليم إلى أربع محافظات، هي طبرق وبنغازي والجبل الأخضر وأجدابيا، ولكن جميع هذه الكيانات التي تم الإعلان عنها ليس لها وجود حقيقي حتى الآن[35]. وفي تطور مصحوب لهذا قامت ميليشيات مسلحة كما ذكر من قبل بالسيطرة على منشآت نفطية تنتج حوالي 60٪ من الثروة النفطية، وكانت

هناك محاولات لبيع النفط الليبي بعيدًا عن الحكومة المركزية لكنها باءت بالإخفاق. ولكن هناك جناحًا في بنغازي أقل تشددًا يطالب باللامركزية في الحكم، بينما في الجبل الأخضر الذي يطلق عليه معقل الفيدرالية هناك ما يسمى بالفيدروقبلية حيث تمتزج الأفكار الفيدرالية الممزوجة بالبعد القبلي، وقد لقيت الدعوة إلى الفيدرالية ترحيبًا في الجنوب الليبي، حيث أصبحت الفيدرالية تجمع بين القبلية والميليشية، والمناطقية أحد التحديات التي تواجه وحدة البلاد وتعرقل عملية التحول الديمقراطي في البلاد[36].

سادسًا: منظمات المجتمع المدني ودور الشباب

على الرغم من أن الشباب الليبي يمثل 60٪ من التعداد السكاني للبلاد فقد تم تجاهله إلى حد كبير في ترشيحات الأحزاب خلال الانتخابات البرلمانية، حيث سيطر جيل السياسيين المخضرمين على المشهد السياسي، إلا أن المجال الحقيقي لوجود الشباب الليبي هو منظمات المجتمع المدني، فقد قادوا عملية بنائها من الصفر، بما في ذلك أكثر من ألفي منظمة أهلية في جميع أنحاء البلاد، وتركز مجال عمل تلك المنظمات في رفع درجة وعي المواطنين بأهمية المشاركة في الانتخابات ومساعدتهم على تسجيل أنفسهم في جداول الناخبين، مما أسهم بشكل فعال في نجاح انتخابات المؤتمر الوطني العام (البرلمان الليبي المؤقت). ولقد قام الشباب أيضًا بتأسيس ما يعرف عين على المؤتمر، والذي قامت بتطويره مجموعتان من مجموعات المجتمع المدني، ألا وهي منظمة بكرا الشبابية ومنظمة H2O.

ويقدم ذلك الموقع تقارير منتظمة ترصد أنشطة بارزة من أنشطة مجلس الشعب وآراء مباشرة من أعضاء مجلس الشعب لتوضيح أعمالهم التنموية للشباب أو المجتمع الليبي ككل، وركز المجتمع المدني على عملية كتابة الدستور، و قد أسس أعضاء المجتمع المدني من الشباب، ومن بينهم "محامون من أجل العدالة في ليبيا " ومنظمة H2O مشاريع مثل دستوري، وتضمنت هذه المبادرات جولات بالحافلات حول البلاد لزيادة الوعي بين الشباب والعامة حول عملية الدستور ومعناها، والأكثر أهمية، كيفية تأثيرها في مستقبلهم [37]

سابعا : العدالة الانتقالية

تبنّى المؤتمر الوطني العام (البرلمان الليبي المؤقت) مشروع قانون بشأن العدالة الانتقالية، نصّ في المادة الأوّلى منه على تعريف العدالة الانتقالية بأنها مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق والمرحلة الانتقالية في ليبيا، حيث تسري (المادة2) أحكام هذا القانون على الوقائع التي حدثت اعتبارًا من 1 سبتمبر 1969 إلى حين انتهاء المرحلة الانتقالية. ولا تسري على هؤلاء الذين قبلوا صلحًا بغير إكراه لقرارات اللجنة الشعبية السابقة، كما لا تسري على المنازعات التي صدرت فيها أحكام قضائية نهائية روعيت فيها ضمانات التحقيق والمحاكمة العادلة، وتنص المادة4 على إنشاء هيئة مستقلة تسمّى هيئة تقصي الحقائق والمصالحة مقرها مدينة طرابلس وتتبع المؤتمر الوطني العام مهمتها تقصي الحقائق حول الوقائع المتعلقة بانتهاكات

حقوق الإنسان في الفترة المشار إليها في المادة2[38].

وقد رحبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أونسميل) بإصدار المؤتمر الوطني العام الليبي (البرلمان) قانون العدالة الانتقالية، وإطلاق سراح مجموعة من المعتقلين بعد مضي سنة على احتجازهم من دون توجيه اتهام لهم أو تقديمهم للمحاكمة، معتبرة أن ذلك يعد خطوة مهمّة نحو تحقيق العدالة والمصالحة في البلاد، وأعلن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا طارق المتري عن استعداد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لتنفيذ قانون العدالة الانتقالية، ولجميع الجهود الليبية الأخرى الرامية إلى وضع أسس متينة ودائمة لمجتمع عادل وديموقراطي تسود فيه حقوق الإنسان وسيادة القانون[39]

ويذكر أن المؤتمر الوطني العام أمهل الثوار 90 يومًا لتسليم المتهمين من أتباع النظام السابق إلى الجهات القضائية ذات الاختصاص. وقد نصت المادة 26 من القانون على "تكليف وزير العدل والدفاع أو من يفوضانه باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء حالات الاعتقال المتعلقة بالمتهمين بجرائم من أتباع النظام السابق في موعد أقصاه 90 يومًا من تاريخ صدور القانون، وذلك بإحالتهم إلى النيابة العامة المختصة من دون أن يعد الاعتقال باطلًا في حال توفر دلائل كافية على ارتكابهم أفعالًا تعد من الجرائم قانونًا أو بإطلاق سراحهم".

ثامنًا: مشاركة المرأة

عُدَّتْ نسبة الـ10٪ التي تمثل المقاعد التي خصصت للمرأة الليبية في اللجنة التأسيسية أقلّ بكثير من نسبة الـ30٪ وهي

مشاركة المرأة في صياغة دستور ليبيا تُعدّ فرصة تاريخية لهن لترسيخ حقوقهنّ، ونبذ التمييز ضدهنّ (تحديات تواجه النساء في المرحلة الانتقالية)

الهدف المحدد في إعلان بكين الصادر عن الأمم المتحدة، ومن نسبة 16٪ المحددة في المؤتمر الوطني العام[40]. وقد طالبت منظمات الدفاع عن حقوق المرأة في ليبيا برفع الحصة إلى 35٪ في انتخابات الهيئة التأسيسية. وعلى الرغم من كل هذه التجاذبات فإن مشاركة المرأة في صياغة دستور ليبيا تُعدّ فرصة تاريخية لهن لترسيخ حقوقهنّ، ونبذ التمييز ضدهنّ (تحديات تواجه النساء في المرحلة الانتقالية)، وعلى الرغم من ضآلة تمثيلهنّ في اللجنة التأسيسية، إلا أنّ هناك أملًا في جذب أصوات زملائهنّ في اللجنة من التيار الليبرالي المؤمنين بحقوق المرأة لصياغة قوانين توفر مزيدًا من مبادئ العدل والمساواة فيما يتعلق بحرية المرأة.

الخاتمة

من النتائج التي توصل إليها البحث أنه:-

أولًا: تجب عند صياغة دستور ليبيا الجديدة مراعاة التعددية القبلية والإقليمية بالبلاد، وإعطاء قدر أكبر من الحرية للسلطات المحلية من خلال إقامة نظام لامركزي لمواجهة دعوات الفيدرالية في شرق البلاد، وطمأنة جميع المناطق التي عانت من التهميش في عهد القذافي.

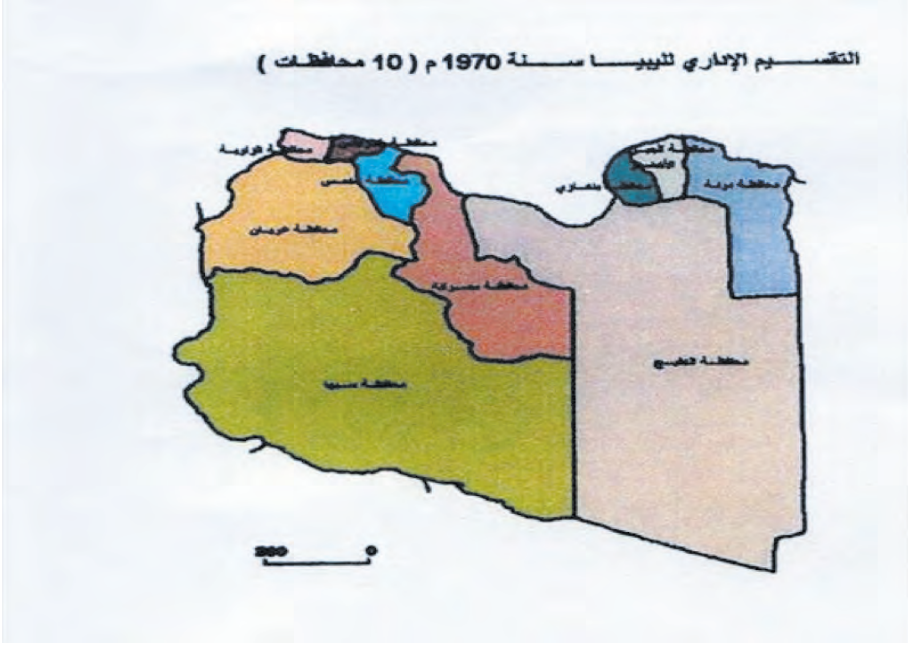

ثانيًا: لابد من إجراء مصالحة وطنية شاملة تقوم من خلالها التيارات السياسية بإجراء تنازلات من أجل الوفاق الوطني والتفرغ لقضايا الوطن العاجلة التي تعصف باستقراره.

ثالثًا: على الليبيين الاستعانة بمنظمة الأمم المتحدة في نزع أسلحة الميليشيات المسلحة، وإعادة دمج أفرادها في الجيش الوطني الليبي، وتسريح من يزيد عن حاجة الجيش، والقيام بإعادة إدماجه في المجتمع، وإيجاد عمل بديل له. وللأمم المتحدة تجربة ناجحة في هذا الشأن بدولة موزمبيق في جنوب القارة الإفريقية.

رابعًا: لابد من مراجعة قانون العزل السياسي الذي شق الصف الليبي لعموميّته، واستخدامه كسلاح ضد الخصوم السياسيين، الأمر الذي استبعد أشخاصًا ساندوا الثورة الليبية منذ بدايتها لمجرد أنهم شغلوا مناصب في عهد النظام السابق، واقتصار تطبيقه على هؤلاء الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب الليبي.

خامسًا: رفع مشاركة الشباب في الحياة السياسية عن طريق تخصيص نسبة ترشيحات لهم في قوائم الأحزاب في الانتخابات البرلمانية التي تلي إعداد دستور ليبيا القادم أسوة بالمرأة.

سادسًا: لابد من تقديم دعم ماديّ من قبل الدولة لمنظمات المجتمع المدني، ولاسيّما تلك العاملة في مجال التوعية السياسة لأبناء الشعب الليبي.

سابعًا: كان من الخطأ أن تترك مهمة اختيار أفراد السلطة التنفيذية (الحكومة) في يد المؤتمر الوطني العام (البرلمان المؤقت)، لما أثاره الموضوع من مشكلات شغلت البرلمان عن مهمته الأصلية، وهي إتمام عملية اللجنة التأسيسية للدستور، وكان يفضل وجود

رئيس يتولى إدارة شؤون البلاد، وتشكيل حكومة تساعده وتكون مسؤولة أمام البرلمان.

لا سبيل لخروج ليبيا من مأزقها السياسي سوى بالمصالحة الوطنية، والبعد عن السياسات الإقصائية على المستوى الفردي والجماعي (القبلي-المناطقي).

المصادر والمراجع:

(1)المجلس الانتقالي الليبي الصفحة الرسمية
/http: / /www.ntc.gov.ly

2- "انتخابات الهيئة التأسيسية في ليبيا: تقييم الإطار القانوني" مؤسسة صادق سبتمبر 2013. ص6
www.democracy-reporting.org

3- المرجع السابق ص7

4-"انتخابات الهيئة التأسيسية في ليبيا: تقييم الإطار القانوني" مؤسسة صادق سبتمبر 2013. ص7

5-"تحليل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام في ليبيا" المنظمة الدولية للتقرير عن الديموقراطية، وصادق ص 2h20

6- تحليل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام في ليبيا" المنظمة الدولية للتقرير عن الديموقراطية، وصادق ص4h20

7- ليبيا : تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة، تقدير موقف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص1،2

8-قبائل الزنتان تهدد بسحق من يمس حرية الليبيين في
http: / /www.alarabiya.net

9-" انتخابات الهيئة التأسيسية في ليبيا: تقييم الإطار القانوني" مؤسسة صادق سبتمبر 2013.ص7

10-أحمد صالح، "الفاعلون الرئيسيون على الساحة الليبية بعد الثورة، وتوازنات القوى" في:
www.noonpost.net

11-موقع عين ليبيا الإخباري
https: / /www.facebook.com /eanlibya

12-"اللامركزية في ليبيا، المنظمة الدولية للتقرير عن الديموقراطية، جامعة بنغازي ومؤسسة صادق، سبتمبر 2013.ص7

13-"اللامركزية في ليبيا، المنظمة الدولية للتقرير عن الديموقراطية، جامعة بنغازي ومؤسسة صادق،سبتمبر 2013. ص17

14-ليبيا: قانون رقم17 لسنة 2013 حول انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، المؤتمر الوطني العام 2013ص1

15-ليبيا: قانون رقم17 لسنة2013 حول انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، المؤتمر الوطني العام 2011، ص3

16-"انتخابات الهيئة التأسيسية في ليبيا: تقييم الإطار القانوني" مؤسسة صادق سبتمبر 2013. ص5

17- المرجع السابق، ص17

18- http: / /www.alarabiya.net الاحد 2 مارس 2014

19- 7 سبتمبر http: / /www.aawsat.com 2012

20-عبدالستار حتيتة، "ليبيا بين الدولة والميليشيا فوضى النشأة وسيناريوهات الخطر "معهد العربية للدراسات ص1

21-المرجع السابق ص3

22-المرجع السابق ص5

23-عبدالستار حتيتة، "ليبيا بين الدولة والميليشيا فوضى النشأة وسيناريوهات الخطر" معهد العربية للدراسات ص5

24-أحمد صالح، "الفاعلون الرئيسيون على الساحة الليبية بعد الثورة، وتوازنات القوى" م.س.ذ

25-السنوسي بسيكري،"ليبيا مسار انتقالي مضطرب سياسيًا وأمنيًا" مركز الجزيرة للدراسات ص2

26-لمزيد من التفاصيل انظر "النفط ورقة مساومة بأيدي الليبيين" معهد كارينجي للسلام.

27- https: / /www.facebook.com /eanlibya

28-السنوسي بسيكري، "ليبيا مسار انتقالي مضطرب سياسيًا وأمنيًا" مركز الجزيرة للدراسات ص1

29-أحمد النظيف، "إخوان ليبيا ونزعات الهيمنة المنهجية على الدولة"ص1
http: / /afrigatenews.net

30-كامل عبدالله، "مشهد معقد: ليبيا وأزماتها المتصاعدة" معهد العربية للدراسات ص1

31- "تداعيات قانون العزل السياسي في ليبيا" في
www.shaffaflibya.com

-32 على ليبيا أن ترفض "قانون العزل السياسي" أحكام الاستبعاد مفرطة الغموض وكاسحة4 مايو2013
http: / /www.hrw.org
-33 "تداعيات قانون العزل السياسي في ليبيا" في
www.shaffaflibya.com
-34أحمد صالح، "الفاعلون الرئيسيون على الساحة الليبية بعد الثورة، وتوازنات القوى" م.س.ذ
-35 عمر إبراهيم العفاسي، "ليبيا إعلان الفيدرالية في برقة الخلفيات والتداعيات" مركز الجزيرة للدراسات ص6
-36أحمد صالح "الفاعلون الرئيسيون على الساحة الليبية بعد الثورة، وتوازنات القوى" م.س.ذ
-37 آيات منينة،"المشاركة السياسية في ليبيا: التحديات الراهنة وأفاق المستقبل" ص3 في:
http: / /fikraforum.org
).
-38لمزيد من التفاصيل عن قانون العدالة الانتقالية في ليبيا
www.hlm.org
-39الأمم المتحدة ترحب بإصدار ليبيا قانون العدالة الانتقالية10/ 12/ 2013
http: / /www.alarabonline. org
(40) "انتخابات الهيئة التأسيسية في ليبيا، تقييم الإطار القانوني، تقرير سبتمبر2013" ص 5 م.س.ذ